بسم الله الرحمن الرحيم

المقدمة

يقول المراديّ: (فإذا لم يمكن سبك مصدر من الجملة سبكناه من لازمها) [1] لم أجدّ أروع ولا أوجز من هذا النصّ لأبدأ به مقدمة بحثي، إذا اتفقنا أنَّ وظيفة المقدمة استجلاء فكرة البحث، وتوضيح هدفه، فقول المرادي اختزال لفكرة البحث ومفهومه، وفيه ما يُشير الى دوافع القول به والاصرار على تأويل مصدر ليس من الجملة، بل من لازمها لا بدّ من ورائه مقاصد، لا نريد أن نتعجّل في النتائج.

المصدر من المباحث النحويّة المهمة التي تؤدي وظائف لغوية ودلالات في السياقات المتعددة، تعددت أشكاله بين صيغ صرفية بقوالب معينة وبين تأويل تركيب نحويّ بطرائق قياسية مرة وغير قياسية مرة اخرى، ويبقى المصدر ولا سيما المؤول به حاجة الى اعادة استقرائه من جديد؛ لأنَّ في النفس شكاً أنَّ اسلافنا – رحمهم الله – لم يقننوا جزءاً مهماً منه، ولم يضعوا ضوابط لبعض مصاديقه التأويلية التي يتطلبها مقصد المتكلم أو تتطلبها بعض صنعتهم التي ألزموا أنفسهم بها.

فوقع نظر البحث على ما يمكن أنْ يصطلح عليه "المصدر المتصيّد" أو "المصدر السياقي" وقد كان موضع تتبعه العربية على نحو عام ، والقرآن الكريم على نحو خاص؛ ليكون مصداقاً لرصده واستقرائه وتقنينه؛ لأنَّه أفصح ما سُمع وأرقى ما نُطق، فاستقر الرأي

على تمهيد نظري يتتبع فكرته واصطلاحه، ومحله الاعرابيّ، ومن ثمّ تعريفه، ومبحثين: احدهما لتصيّده من سياق الخبر، والآخر لتصيّده من سياق الطلب؛ لأنَّه مصدر يمكن أنْ نلتمسه من الكلام العربي خبراً أو انشاءً.

وأودّ أنْ أشير الى أنَّ البحث سيقدّم نماذج لفكرته بما يستجلي مفهومه ، شأنه شأن البحوث التي لا تقوم على حصر كل مصاديقها وأمثلتها.

التمـــــهـــيد

أولاً: فكرة البحث وتتبعها في المصادر الأُول.

المصدر هو الاسم الدال على الحدث الجاري على الفعل كالضرب والاكرام[٢] ، مجرداً عن الزمان متضمناً أحرف فعله لفظاً مثل: علم علماً أو تقديراً مثل: قاتل قتالاً، أو معوضاً مما حُذف بغيره مثل: وعد عدة[٣] سُمي مصدراً؛ لأنَّ الفعل صدر عنه واُخذ منه.

---

[٢] **يُنظر: شرح قطر الندى :١/٢٦٠.**

[٣] **ينظر: جامع الدروس العربية :١/١٦٠.**

والمصدر على نوعين : مصدر صريح وآخر مؤول ، والمؤول يأتي من تراكيب معينة فإذا أُريد به المضي أو المستقبل فنتأوله بـ (أنْ والفعل) وإذا أُريد به الحال فنتأوله بـ (ما والفعل)[٤] وغيرهما .

أمّا مصدرنا مدار البحث فهو مصدر مؤول ولكنه لم يُسبك بما تقدّم ذكره، فسياقاته التي يُرصد منها متعددة تعم الكلام العربي خبراً وانشاءً، فلا يمكن أنْ نضع له معياراً يمكن أنْ نقيس عليه هذا المصدر كما هو الحال من(أنْ والفعل) و(ما والفعل) و(أنَّ ومعموليها) وإنّما هو مصدر يُرصد من السياق.

وردت فكرة هذا المصدر ودلالته عند سيبويه والمبرد وابن السراج في موارد اختلاف رواية شواهد معينة بالرفع أو النصب أو الجزم، وقد اشاروا الى الفكرة بشواهد فصيحة وبأمثلة توضيحية وإنْ لم يُنطق بها، وممّا يلحظ على اشارتهم الى هذا المصدر أنَّهم لم يصطلحوا عليه باصطلاح يعبّر عنه، بل اقتصروا على الحديث عنه ضمناً في موارد توجيه رواية النصب او جواز النصب في العربية وإن لم تكن رواية؛ وقد كانت اشارتهم اليه في مورد النصب دون غيره؛ لأنَّ النصب مورد التأويل القياسي للمصدر، والمصدر القياسي له علاقة عطفٍ وحملٍ على المصدر مدار البحث، قال سيبويه: (وتقول: زرني وأزورك، أي أنا ممن قد أوجب زيارتك على نفسه، ولم ترد أن تقول لتجتمع منك الزيارة وأن أزورك، تعني لتجتمع منك

---

[٤] **ينظر:شرح الاشموني على الفية ابن مالك، الاشموني:٢/٢٠١.**

الزيارة فزيارةٌ مني، ولكنه أراد أن يقول زيارتك واجبةٌ على كل حال، فلتكن منك زيارةٌ)[٥].

وقد جاءت فكرة المصدر المتصيّد بدوافع الصنعة النحويّة في النصب بعد الواو في كتاب سيبويه قال: (ومن النصب أيضاً قوله*:

لَلُبْسُ عَباءةٍ وتَقَرَّ عيني أحبُّ إليّ من لُبْسِ الشُّفُوفِ

لما لم يستقم أن تحمل وتقرّ وهو فعلٌ على لبس وهو اسمٌ، لما ضممته إلى الاسم، وجعلت أحبّ لهما ولم ترد قطعه، لم يكن بدٌّ من إضمار "أنْ")[٦]. والتقدير: للبسُ عباءةٍ واقرارُ عيني ، فعطف مثله عليه.

وتقادم ذكر المصدر المتصيّد في المقتضب مفهوماً من دون أنْ يُصطلح عليها بأي مصطلح في اطار جواز أكثر من وجه، قال: (والنحويون ينشدون هذا البيت على ضربين وهو قول الشاعر*:

لقد كانَ في حَوْلٍ ثَوَاءٍ ثَوَيْتَهُ تُقَضَّى لُباناتٌ ويَسْأمُ سائِمُ

فيرفع يسأم لأنه عطفه على فعل وهو تقضى فلا يكون إلا رفعاً ومن قال تقضي لبانات قال: ويسأمَ سائم؛ لأنَّ تقضى اسم فلم

---

[٥] **الكتاب:٣/٤٥.**

* **البيت لميسون بنت بحدل الكلبية ، ينظرك سر صناعة الاعراب:١/٢٨٤ .**

[٦] **الكتاب:٤٥-٤٦.**

* **البيت للاعشى، يُنظر:الكتاب:٣/٣٨.**

يجز أن تعطف عليه فعلا فاضمر "أنْ" ليجري المصدر على المصدر فصار تقضى لبانات وان يسأم سائم أي وسآمة سائم)[٧].

فبسط السهيليّ القول في توضح صنعة هذا التأويل والعطف بينهما بأنَّ نصب " يسأم" بإضمار (أن) لئلا يُعطف الفعل على الاسم؛ لأنَّه لو عُطف عليه لاشترك معه في العامل الذي يعمل فيه، إذ لا تعمل عوامل الأسماء في الأفعال، فأضمروا (أنْ)؛ لأنَّها مع الفعل في تأويل الاسم[٨]. واستطرد موضحاً بقوله: (... ألا ترى أنك لو جعلت مكان " اللبس" و"التقضي" اسماً غير مصدر فقلت: يعجبني زيد ويذهب عمرو " لم يجز، وإنما جاز هذا مع المصدر؛ لأنَّ الفعل المنصوب بأنْ مشتق من المصدر ودال عليه بلفظه، فكأنك عطفت مصدراً على مصدر).[٩] فالمصدر الثاني هو المتصيّد مدار بحثنا.

يتبيّن لنا أنَّ فكرته قائمة في نظر النحويين الاوائل ورصدهم له بيّن في اطار تعدد الاحتمالات النحويّة للأوجه الاعرابيّة مع تعدد الشواهد ، ودوافع الصنعة، والمعنى من أهم مقتضيات تأويله ، فأظنُّ أنَّ بنا حاجة ملحة الى استجلاء مصاديقه واستقراء اسسه النظريّة، فالاقتصار على الكتاب والمقتضب في التثبت من أصل الفكرة ومصاديقها الكثيرة –التي اقتصرنا على ذكر بعضها بوصفها

---

[٧] **المقتضب:٣/٢٦-٢٧.**

[٨] **يُنظر: نتائج الفكر في النحو : ١ / ٢٤٦.**

[٩] **نتائج الفكر في النحو : ١ / ٢٤٦.**

أنموذجاً- كفيل بالاطمئنان على أصالتها ومسوّغا مشروعاً لبحثها والخوض فيها .

ثانياً: المصطلحات التي تعبّر عنه.

تعددت المصطلحات التي تعبّر عن مضمون هذا المصدر، فكلّ نحويّ أو مفسِّر يصطلح عليه بحسب المعنى الذي يراه معبّراً عن حقيقته وكلّها مصطلحات مترادفة لمضمون واحد، يمكن أنْ نعرضها واصفين إياها على النحو الآتي:

١. المصدر المتوهم :

أ. قال المرادي: (ومذهب البصريين أن هذه الفاء فاء عاطفة، والفعل منصوب بـ" أن" مضمرة بعد الفاء، والفاء في ذلك عاطفة مصدراً مقدّراً على مصدر متوهّم، فإذا قلت: أكرمني فأحسن إليك، فالتقدير: ليكن منك إكرام فإحسان مني)[١٠].

وقد ذكره ابن هشام مصداقاً للعطف على المعنى، قال: (من العطف على المعنى على قول البصريين نحو لألزمنك أو تقضيني حقي إذ النصب عندهم بإضمار أن وأن والفعل في

---

[١٠] **الجنى الداني :١ / ٧٤-٧٥.**

تأويل مصدر معطوف على مصدر متوهم أي ليكونن لزوم مني أو قضاء منك لحقي)[١١].

ب.قال السمين الحلبيّ: (إلا أنَّه نَصبه بإضمار "أنْ" عطفاً على مصدر متوهّم أي: يكن بخلكم وإخراجُ أضغانكم)[١٢].

ت.قال ابن هشام :(وإنما هي عاطفة إما مصدرا يسبك من أن والفعل على مصدر متوهم من الأمر السابق أي ليكن منك طلب وعدم الضجر)[١٣].

٢. المصدر الدال:

أ. قال ابو حيان: (فقدّره الزمخشريّ: "إلا اتباعاً قليلاً" فجعله مستثنى من المصدر الدال)[١٤].

ب.قال النيسابوريّ:(فلم يحتج الى تصريح بذلك أو اكتفاء بما تقدّم أو لأنَّ الضمير عائد الى المصدر الدال عليه بالفعل والله اعلم بمراده)[١٥].

٣. المصدر المأخوذ:

---

[١١] **مغني اللبيب عن كتب الأعاريب : ١ / ٦٢٤.ويُنظر: ٥١٦/١.**

[١٢] **الدر المصون:٧٠٨/٩.**

[١٣] **مغني اللبيب عن كتب الأعاريب : ١ / ٥١٩.**

[١٤] **البحر المحيط:٧٢٩/٣.**

[١٥] **غرائب القرآن ورغائب الفرقان:٥٤٧/٣.**

أ. قال الآلوسي: (إذ الضمير عائد الى المصدر المأخوذ من مضمون "لم يُذكر اسم الله عليه" وهو الترك لكونه الأقرب)[١٦].

ب.قال ابن عاشور: (كما يعود الضمير على المصدر المأخوذ من الفعل)[١٧].

٤. المصدر المنتزع.

أ. قال محمود بن عبد الرحيم صافي: (والمصدر المؤول "أنْ أطّلع" في محل رفع معطوف على مصدر منتزع من الأمر المتقدّم أي ليكن منك بناء فاطّلاع منّي)[١٨].

٥. المصدر المتقدم تقديراً .

هذا تعبير الرضي عن المصدر مدار بحثنا، قال: (وإنما اخترنا هذا على قولهم: إن ما بعد الفاء بتقدير مصدر معطوف على مصدر الفعل المتقدم تقديرا ، فتقدير: زرني فأكرمك: ليكن منك زيارة فإكرام مني، لأن فاء السببية إن عطفت، وهو قليل فهي إنما تعطف الجملة على الجملة)[١٩].

٦. المصدر المفهوم:

---

[١٦] **روح المعاني:٤/٢٦٠.**

[١٧] **التحرير والتنوير:٢/١٥٢.**

[١٨] **الجدول في اعراب القرآن:٢٤/٢٤٧.**

[١٩] **شرح الرضي على الكافية :١/١١٣**

أ. قال ابو حيان: (وقيل: عائد على الفتنة والكفر الذي هو مصدر مفهوم من قوله: " **فلاتكفر**")[٢٠].

ب.قال الجوجري في قوله تعالى: ("**وَتَبَيَّنَ لَكُمْ كَيْفَ فَعَلْنَا بِهِمْ** " فإن ظاهره أن جملة "**كَيْفَ فَعَلْنَا بِهِمْ** " فاعل "**تَبَيَّنَ**" ، وتأويله من وجهين: الأول أن الفاعل ضمير يعود على مصدر مفهوم من الفعل المذكور، وتقديره: وتبين لكم هو أي التبيين...)[٢١].

ت.قال الآلوسي: (وهو في حكم المصدر المذكر أو لتأويلها بالبعث ونحوه، وكونه راجعا إلى مصدر مفهوم من يُعِيدُهُ وهو لم يذكر بلفظ الإعادة لا يفيد على ما قيل لأنَّه اشتهر به فكأنه إذا فهم منه يلاحظ فيه خصوص لفظه)[٢٢].

٧. المصدر المتصيّد:

أ. قال شهاب الدين الخفاجي: (وليس هذا بأسهل مما ذكره النحاة من العطف على المصدر المتصيّد) [٢٣].

---

[٢٠] **البحر المحيط:١/٥٣٢.**

[٢١] **شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب:١/ ٣٤٤.**

[٢٢] **روح المعاني: ١١ /٣٧.**

[٢٣] **حاشية الشهاب على تفسير البيضاوي: ٤٢٣/٧.**

ب.قال الصبان: (ويحتمل أن تكون لا نافية والواو عاطفة مصدر منسبك من "أن والفعل"، أي عاطفة عدمه المفهوم من لا على مصدر متصيد من الأمر السابق أي ليكن منك طلب وعدم ضجر)[٢٤].

ت.قال الالوسي: (وجوز أنْ يكون منصوباً بإضمار أن فيعطف المصدر المسبوك على مصدر متصيّد مما قبله كقوله: لا تَنْهَ عَنْ خُلُقٍ وتَأْتِيَ مِثْلَهُ)[٢٥].

وقد رجّحت مصطلح المصدر المتصيّد دون غيره من مرادفاته المذكورة؛ لأنَّ معنى التصيّد يتناسب ومعنى اقتناصه من السياق ومن ثمّ ارتأينا أن يوسم البحث بـ(المصدر المتصيّد في العربيّة) أو من الممكن أن يكون (المصدر السياقي في العربيّة)؛ لانَّ التصيّد من سياق الكلام.

ثالثاً: هل للمصدر المتصيّد محل من الاعراب؟

---

[٢٤] حاشية الصبان على شرح الأشمونى لألفية ابن مالك :١/٩٤٥.

[٢٥] روح المعاني:١٣/٢٣٤. والشاهد فيه من شواهد سيبويه ١/ ٤٢٤، وقد نسب إلى المتوكل الكناني، ونسبه سيبويه إلى الأخطل وليس في ديوانه، ونسب إلى أبي الأسود الدؤلي، يُنظر المقتضب ٢/٢٦ والأصول في النحو: ٢ / ١٥٤.

المصدر الصريح له موضع من الاعراب؛ لأنَّه معنى مباشر مذكور بلفظه يُراد به الحدث الجاري على فعله، والمصدر المؤول قياساً له محل من الاعراب؛ لانَّه قُدّر بمفرد بعد أن سُبك من (أنْ والفعل) أو (ما والفعل) أو (أنَّ ومعموليها) وغيرها من الأحرف المصدرية، والمصدر المؤول شذوذاً له محل من الاعراب كما في المثل الشهير (تسمعُ بالمعيدي خير من أن تراه)[٢٦]. والمعنى، سماعُك بالمعيدي خيرٌ من أنْ تراه.

فالمصدر المؤول قياساً له محل من الاعراب، يتعدد محله بتعدد مواضع الاعراب في العربية، فيأتي مبتدأً، وخبراً، وخبر كان، وفاعلاً، ونائب فاعل، ومفعولاً به ومجرورا بالحرف وبالإضافة وظرفاً.

فعلى سبيل التمثيل لا الحصر وقوع المصدر المؤول ظرفاً أو مجروراً بالإضافة في قوله تعالى: **(وَأَوْصَانِي بِالصَّلَاةِ وَالزَّكَاةِ مَا دُمْتُ حَيًّا)** [مريم/٣١] فـ"ما" مصدرية ظرفيّة، أَي "مُدَّةَ دَوامي حَيّاً" فَحُذِفَ الظَّرفُ وخَلَفتهُ "ما" وصِلَتُها ويكونُ المصدرُ المؤوَّلُ بعدها منصوباً على الظَّرفيّة؛ لقيامهِ مقامَ المُدَّةِ المحذوفةِ أَو يكون مجروراً بالإضافة إلى الظّرف المحذوفِ[٢٧].

أمّا المصدر المتصيّد السياقي فله محل من الاعراب أيضاً بحسب سياقه الذي يرد فيه بدليل أنْ دوافعه أمران:

---

[٢٦] **يُنظر: مجمع الأمثال ، الميداني:١/١٢٩.**

[٢٧] **جامع الدروس العربية: ٣ / ٢٦٣.**

أحدهما : مقتضيات المعنى ، والآخر ضوابط الصناعة النحويّة.

والاثنان يقتضيان أنْ يكون له محل من الإعراب، والمبحثان الآتيان كفيلان بتأكيد هذه الحقيقة.

رابعاً: تعريفه

ممّا تقدّم ذكره يمكن أن نضع له تعريفاً نلتمسُ حقيقته قدر الامكان، إذ نقول:(هو مصدر سياقي مؤول نتصيّده من الكلام خبراً أو انشاءً **يفرضه المعنى** كعَوْدِ الضمير على ما يناسبه أو **تفرضه الصنعة النحويّة** كعطفه على مثله).

فقولنا: (سياقي مؤول نتصيّده)؛ لأنَّه يُرصد من سياق التركيب الذي يرد فيه فاحترزنا به؛ ليخرج المصدر المؤول بـ(أنْ والفعل) و (ما والفعل) و(أنَّ ومعموليها)؛ لانَّها ضوابط قياسية لتأويله، وقولنا: (من الكلام خبراً أو انشاءً) ؛ لأنَّه يمكن أنْ يُرصد من أي تركيب عربي، والكلام العربي كلّه خبر وانشاء فهو غير مقيّد بتركيب دون آخر، وقولنا: (يفرضه المعنى)؛ لأنَّه أحد مقتضياته، وقولنا:(كعود الضمير على ما يناسبه) مَثال لأحد مقتضيات المعنى، وقولنا:(أو تفرضه الصنعة النحويّة)؛ لأنَّه المقتضي الآخر لتصيّده، وقولنا: (كعطفه على مثله) مثال لمقتضيات الصنعة النحويّة .

المبحث الأول

المصدر المتصيّد من سياق الخبر

أولاً: سياق الاثبات.

الخبر أحد معنيي الجمل العربية مقابلاً للإنشاء بنوعيه: الطلبي وغير الطلبي ، ويقسم الخبر على اثبات ونفي وتوكيد، ومن مصاديق المعنى الخبري قوله تعالى: ﴿أُولَئِكَ الَّذِينَ نَتَقَبَّلُ عَنْهُمْ أَحْسَنَ مَا عَمِلُوا وَنَتَجَاوَزُ عَنْ سَيِّئَاتِهِمْ فِي أَصْحَابِ الْجَنَّةِ وَعْدَ الصِّدْقِ الَّذِي كَانُوا يُوعَدُونَ﴾ [الأحقاف/١٦].

اختلف المفسرون في توجيه ﴿وَعْدَ الصِّدْقِ﴾ على رأيين: أحدهما النصب على المصدريّة ، والآخر: النصب على الحال ، وعلى كلا التوجيهين يتعلق النصب بمصدر متصيّد من سياق الخبر ، فقوله: ﴿وَعْدَ الصِّدْقِ﴾ مصدر مؤكد لمضمون الجملة السابقة ؛ لأنَّ قوله: ﴿أُولَئِكَ الَّذِينَ نَتَقَبَّلُ عَنْهُمْ﴾ في معنى الوعد فيكون قوله: "نتقبّلُ ونتجاوزُ" وعداً من الله بالتقبل والتجاوز، أي هذا الوعد الذي وعدناهم به هو وعد الصدق الحق الذي لا شك فيه، فتبيّن أنَّه صدق لا شك فيه[٢٨].

---

[٢٨] يُنظر: الكشاف:٤/٣٠٣ واللباب في علوم الكتاب:١٦/٥٠٤.

أمّا الحالية فقد انتصبَ (**وَعْدَ الصِّدْقِ**) على الحال من التقبّل والتجاوز المفهوم من معاني يُتقبّل ويُتجاوز، فجاء الحال من المصدر المفهوم من الفعل[٢٩].

فالذي يُلحظ على التوجيهين المتقدمين لقوله تعالى: (**وَعْدَ الصِّدْقِ**) أنَّهما يعودان على مصدر متصيّد من سياق الخبر في حال الاثبات، وتأويل هذا المصدر من مقتضيات المعنى في هذه الآية الكريمة، فالمصدر المؤكد لمضمون نفسه لا بدَّ له من مصدر يقع عليه التوكيد فكان التقدير: هذا الوعد هو الوعد الصادق، ومن متطلبات الحال في التوجيه الآخر يقتضي أنَّ يكون حالاً من مصدر، فكان التقدير: التقبّل والتجاوز وعداً صادقاً.

ثانياً: سياق النفي.

النفي من مصاديق المعنى الخبري، يؤدى بأداة من أدواتِه التي تدلّ على نفي نسبة الْمُسْنَدِ إلى المُسْنَدِ إلَيْهِ فيها، نحو قوله

---

[٢٩] **يُنظر: التحرير والتنوير:١٦/٥٠٤.**

تعالى:(كَذَلِكَ مَا أَتَى الَّذِينَ مِنْ قَبْلِهِمْ مِنْ رَسُولٍ إِلا قَالُوا سَاحِرٌ أَوْ مَجْنُونٌ أَتَوَاصَوْا بِهِ بَلْ هُمْ قَوْمٌ طَاغُونَ) الذاريات [٥٢-٥٣].

فموضع البحث في هذه الآية الكريمة هو مرجع عائدية الضمير (به) حين طُرِح استفهامٌ بطريقة الاستهزاء والتوبيخ في قوله:(أَتَوَاصَوْا بِهِ) فلا يمكن أن يعود الضمير الهاء في (به) إلا على ما يناسبه في المعنى، فإذا اردنا مرجعاً لهذا الضمير من الآية الكريمة، فلا نجد ما يسبقه إلا فعلان هما: (أتى ، وقالوا) فمطابقته مع عائده لا تتم الّا بعودته على أحد مصدريّ الفعلين: الاتيان أو القول، فلا يمكن أن تكون وصيتهم بالإتيان، إذ لا يصحّ المعنى حينئذٍ، بل المعنى كأنهم تواصوا –مع البعد الزمني بينهم– بقول واحد وتهمة متفق عليها، وهي أنَّ الانبياء سحرة أو مجانين.

فقال الزمخشري:(الضمير للقول، يعنى: أتواصى الأوّلون والآخرون بهذا القول حتى قالوه جميعًا متفقين عليه [...] أي لم يتواصوا به لأنهم لم يتلاقوا في زمان واحد ، بل جمعتهم العلة الواحدة وهي الطغيان ، والطغيان هو الحامل عليه)[٣٠].

وقد أوضح هذا المعنى نظير قرآني في قوله تعالى:(كَذَلِكَ قَالَ الذين مِن قَبْلِهِمْ مِّثْلَ قَوْلِهِمْ تَشَابَهَتْ قُلُوبُهُمْ)[البقرة:١١٨] فهذه الآية تدلّ

---

[٣٠] **الكشاف: ٦ / ٤٢٣.**

على أنَّ سبب تشابه مقالاتهم لرسلهم، هو تشابه قلوبهم في الكفر والطغيان[٣١].

وقد جعل بعض المفسرين عود الضمير على معنى القول وفحواه وهو تكذيب الانبياء حين وصفوهم بالسحر والجنون، قال الواحدي:(أوصى بعضهم بعضاً بالتَّكذيب، والألف للتَّوبيخ)[٣٢].

فمصدرنا السياقي هذا مؤول بمفرد من دون سابك، ومن ثمَّ له محل من الاعراب، وهو النصب على الحال، قال السمين الحلبي:(قوله: "إلا قَالُواْ" الجملةُ القوليةُ في محلِّ نصب على الحال من "الَّذِينَ مِن قَبْلِهِمْ"، و "من رسولٍ" فاعلُ "أتى" كأنه قيل: ما أتى الأوَّلين رسولٌ إلاَّ في حالِ قولهم: هو ساحر)[٣٣].

ومثله في غير القرآن قولٌ لأعرابي قال لرسول الله – صلى الله عليه وآله:(أنشدك الله إلا قضيت بيننا بكتاب الله)[٣٤] فقول الاعرابي لرسول الله يقع في مبحث الاستثناء المفرغ، فلفظه مثبت ومعناه النفي، والتقدير: (لا أسألك أو لا أريد منك إلا القضاء بيننا بكتاب الله)، وقد ذكر الاستاذ عباس حسن أمثلةً نظائر لذلك منها "سألتك بالله إلا نصرت المظلوم" فالاستثناء مفرغ يقتضي أن يكون الكلام في معناه غير تام، وغير موجب، فالمراد: "ما سألتك بالله إلا

---

[٣١] **أضواء البيان في تفسير القرآن بالقرآن: ٥ / ٣٤٨.**

[٣٢] **الوجيز، الواحدي:١ / ٩٣٦ وينظر: المحرر الوجيز: ابن عطية: ٦ / ٢٠٨ وتفسير البغوي: ٣٨٠/٧.**

[٣٣] **الدر المصون في علم الكتاب المكنون: ١ /٥٢٦٣.**

[٣٤] **صحيح مسلم:١٣٢٤/٣.**

نصرك المظلوم، فقد اجتمع في الكلام الأمران معًا تقديرًا؛ وهما عدم التمام، وعدم الإيجاب واجتمع معهما أمر ثالث؛ هو: أن الفعل مع فاعله بعد "إلا" مؤول بمصدر منسبك من غير سابك يُذكر فيُعرب هذا المصدر بحسب ما تحتاج إليه الجملة قبل "إلا" أي: بحسب ما يقتضيه الاستثناء المفرغ فيكون مفعولًا به[٣٥]، فقد تبيّن أن المعنى قد تطلّب مصدراً لا بدّ منه في سياق الاستثناء المفرغ ولم يتقيّد وجوده بسبك قياسي، بل سياقي.

فعوداً على بدء لا يمكن أن يُقبل المعنى في مرجع الهاء إلا على القول المتصيد من الفعل (قال) أو مضمون قولهم: وهو تكذيب الانبياء، فالمعنى كان فيصلاً في تصيّد المصدر العائد عليه، ويلحظ عليه أنَّه ليس مصدراً صريحاً اولاً ، ولم يؤول بالطريقة القياسية المعروفة ثانياً، بل هو مصدر سياقي غير متوهم كما في اصطلاح بعض النحويين والمفسرين، وأعني بانتفاء التوهم في الأقل بمعناه اللغويّ؛ لأنّ معنى المصدر شاخص في السياق من فعله (قالوا) بدليل اقتضاء المعنى له من دون حرف مصدري يُسبك معه كما هو حال المصدر المؤول على القياس.

---

[٣٥] **يُنظر: النحو الوافي: ٢/٢٣٦.**

ثالثاً: سياق التوكيد.

التوكيد من معاني الخبر الى جنب اثباته ونفيه يمكن توكيده أيضاً، وقد كان له حظٌ لتصيّد مصدر من سياقه في قوله تعالى: ﴿كَذَلِكَ يُوحِي إِلَيْكَ وَإِلَى الَّذِينَ مِنْ قَبْلِكَ اللَّهُ الْعَزِيزُ الْحَكِيمُ﴾ [الشورى/٣] وقوله تعالى: ﴿وَكَذَلِكَ أَوْحَيْنَا إِلَيْكَ قُرْآنًا عَرَبِيًّا﴾ [الشورى/٧] .

كلمة "كذلك" فصل خطاب تدلُّ على انتهاء حديث والشروع في غيره، أو الرجوع إلى حديث قبله، والتقدير: الأمر كذلك، والإشارة إلى أمر مضى ، ثم يورد بعده حديث آخر والسامع يرجع الاشارة الى ما يناسبها[٣٦].

هذا الأسلوب القرآني يشير الى ما فيه من التنبيه البليغ واللطف العظيم لعباده[٣٧]، وعلى الاهتمام بالمشار إليه والتشويق بتنبيه الأذهان عليه[٣٨]، أما المصدر المتصيّد من السياق المؤكد فيرى مكي بن أبي طالب القيسيِّ في توجيهها الاعرابيّ أنَ (الكَاف فِي مَوضِع نصب نعت لمصدر مَحْذُوف تَقْدِيره وَحيا مثل ذَلِك يوحي الله اليك تَقْدِير فِيهِ التَّأْخِير بعد يُوحى وَاسم الله تَعَالَى فَاعل)[٣٩].

وقد أكّد الزمخشري دلالة هذه الآية الكريمة على سياق التوكيد للمعنى المراد ايصاله من طريق النظائر القرآنيّة التي وردت

---

[٣٦] **ينظر: التحرير والتنوير : ١٤ / ١١٨.**

[٣٧] **ينظر: الكشاف :٤/ ٢٠٨ وارشاد العقل السليم، أبو السعود :٨ /٢١.**

[٣٨] **ينظر: التحرير والتنوير : ١٤ / ١١٨.**

[٣٩] **مشكل إعراب القرآن :٢/٦٤٤، وينظر:التسهيل لعلوم التنزيل:٢ /٢٤٤.**

بالأسلوب نفسه، بل في الكتب السماويّة الأخرى، قال: (أن ما تضمنته هذه السورة من المعاني قد أوحى الله إليك مثله في غيرها من السور، وأوحاه من قبلك إلى رسله، على معنى: أن الله تعالى كرر هذه المعاني في القرآن في جميع الكتب السماوية)[٤٠].وفي اشتراك هذا المبدأ القرآنيِّ بين الكتب السماويّة يرى سيد قطب أن مرادها فيه إشارة إجمالية إلى وحدة المصدر، ووحدة المنهج، ووحدة الاتجاه[٤١].

وقد تابع الزمخشريَّ البيضاويُّ مؤكداً أنَّ ايراد الايحاء بلفظ المضارع مقصود لدلالته على استمراريّة الايحاء طوال حياة النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال: (إيحاءً مثل إيحائها أوحى الله إليك وإلى الرسل من قبلك، وإنما ذكر بلفظ المضارع على حكاية الحال الماضية للدلالة على استمرار الوحي وأن إيحاء مثله عادته)[٤٢].

يرى ابن عاشور أنَّ تقديم الجار والمجرور "كذلك" هو الذي سوّغ تصيّد المصدر الذي دلّ على الايحاء، قال:(وتقديم المجرور من قوله "كذلك" على "يوحي إليك" [...] وإذ لم يتقدم في الكلام ما يحتمل أن يكون مشاراً إليه بـ " كذلك" عُلم أن المشار إليه مقدر

---

[٤٠] **الكشاف :٤/ ٢٠٨**

[٤١] **ينظر: في ظلال القرآن:٥/٣١٤٧.**

[٤٢] **تفسير البيضاوي :٥/٧٦.**

معلوم من الفعل الذي بعد اسم الإشارة وهو المصدر المأخوذ من الفعل)[٤٣].

وفي ربط ابن عاشور بين الآيتين الكريمتين: الثالثة والسابعة من سورة الشورى دليل واضح على سياق التوكيد الذي رُصد فيه المصدر مدار البحث مع أنَّ بينهما فاصلاً، قال: (وإنما أعيد وكذلك أوحينا ليبنى عليه قرآناً عربياً لما حجز بينهما من الفصل وأصل النظم: كذلك يوحي إليك الله العزيز الحكيم قرآناً عربياً مع ما حصل بتلك الإعادة من التأكيد لتقرير ذلك المعنى أفضل تقرير)[٤٤].

وقد أشار الى أنَّ هذا الاسلوب القرآنيّ له نظائر كثيرة مرجّحاً أنَّ القرآن الكريم قد انفرد به وأنَّه من مبتكراته، وقد ردَّ توجيها للشهاب الخفاجيّ يرى أنَّ بيتاً لزهير مشابه لهذا الاسلوب القرآنيّ[٤٥]، وقد أكّد أن الاسلوب يختلف[٤٦]، وأزعم أنَّ اشارة ابن عاشور هذه والتي سبقتها في أول المسألة فيها تصريح واضح الى جزئية في نحو النصّ فيما يتعلق بالإحالة بالإشارة .

---

[٤٣] **التحرير والتنوير : ٧٦/١٣.**

[٤٤] **المصدر نفسه :٣٥/٢٥.**

[٤٥] **ينظر: حَاشِيةُ الشِّهَابِ عَلَى تفْسيرِ البَيضَاوِي:١٤٦/٦.**

[٤٦] **المصدر نفسه: ٢٧/٢٥.**

المبحث الثاني

المصدر المتصيّد من سياق الطلب

أولاً: الامر.

الأمر طلب محض يُراد به الفعل من الفاعل، وقد يكون أمراً من أعلى الى أدنى وقد يكون بين متساويين، وقد يكون من أدنى الى أعلى، ولكل واحد منها دلالته، ومن الأول أوامر الله سبحانه وتعالى بصيغة الأمر، قال جلّ اسمه: **(اعْدِلُوا هُوَ أَقْرَبُ لِلتَّقْوَى)** [المائدة/٨] .

فالآية الكريمة نزلت في سياق المعاملة العادلة بغض النظر عن حال من يُطلب معاملتهم سواء أكانوا أعداء أم غيرهم.

فقد نهاهم أولاً أنْ تحملهم البغضاء على ترك العدل في قوله تعالى:(وَلَا يَجْرِمَنَّكُمْ شَنَآنُ قَوْمٍ عَلَى أَلَّا تَعْدِلُوا) [المائدة/٨] ثم استأنف فصرّح لهم بالأمر بالعدل تأكيداً وتشديداً، ثم استأنف فذكر لهم وجه الأمر بالعدل وهو قوله: (هُوَ أَقْرَبُ لِلتَّقْوَى) أي العدل أقرب الى التقوى[٤٧] أو أقرب إلى أن تكونوا متقين، وقيل: هو أقرب إلى اتّقاء النّار[٤٨]، صرح لهم بالأمر بالعدل وبين أنه بمكان من التقوى بعد ما نهاهم عن الجور، وإذا كان هذا للعدل مع الكفار فما ظنك بالعدل مع المؤمنين[٤٩]، ويرى ابن عاشور أنَّها التقوى الكاملة التي لا يشذ معها شيء من الخير، وذلك أن العدل هو ملاك كبح النفس عن الشهوة وذلك ملاك التقوى[٥٠]، والضمير في قوله: (هُوَ أَقْرَبُ) عائد الى العدل المفهوم من (تَعْدِلُوا)؛ لأنَّ عود الضمير يُكتفى به لكلِّ ما يفهم حتّى قد يعود على ما لا ذكر له على أنَّ العرب تجعل الفعل بمعنى المصدر[٥١].

---

[٤٧] يُنظر: الكشاف:٦١٣/١

[٤٨] ينظر: زاد المسير في علم التفسير : ١ / ٥٢٥.

[٤٩] تفسير البيضاوي : ٢ /١١٧.

[٥٠] ينظر: التحرير والتنوير : ١٣٦/٦.

[٥١] ينظر المصدر نفسه:١٣٥/٦.

والضمير (هُوَ) راجع الى العدل في القول والفعل الذي تضمنه الفعل (اعْدِلُوا) وهو إمّا مطلق العدل فيندرج فيه العدل الذي أشار اليه سبب النزول، وإمَّا العدل مع الكفار و(هُوَ أَقْرَبُ لِلتَّقْوَى) أي أدخل في مناسبتها؛ لأنَّ التقوى نهاية الطاعة، وهو أنسب الطاعات بها[٥٢].

فمصدرنا السياقي صِيد من سياق الأمر الذي أُكد بعد أنْ نهاهم من ترك العدل ثم جاء الامر ثانية تأكيداً (اعْدِلُوا) وهذا المصدر ما كان له أنْ يُصطاد من الفعل لولا عود الضمير (هو) عليه، وعود الضمير على مصادر متصيّدة من السياق له نظائر قرآنية كثيرة ولكن في غير الأمر، منها قوله تعالى: (وَيُنْذِرَ الَّذِينَ قَالُوا اتَّخَذَ اللَّهُ وَلَدًا مَا لَهُمْ بِهِ مِنْ عِلْمٍ) [الكهف/٤-٥] فالضمير في (بِهِ) عائد الى القول المأخوذ من (قَالُوا) ومنه قوله تعالى: (ذَلِكَ وَمَنْ يُعَظِّمْ حُرُمَاتِ اللَّهِ فَهُوَ خَيْرٌ لَهُ عِنْدَ رَبِّهِ) [الحج/٣٠] فالضمير (فَهُوَ) عائد للتعظيم المأخوذ من فعل (يُعَظِّمْ) وقد انتقد ابن عاشور النحويين في اقتصارهم على الآية الثامنة من سورة المائدة بوصفها شاهدا على عود الضمير دون غيرها من الآيات الكريمات[٥٣].

---

[٥٢] ينظر: روح المعاني: ٣/٢٥٥.

[٥٣] ينظر:التحرير والتنوير : ٦/١٣٦.

ثانياً: سياق الاستفهام .

الاستفهام وظيفة من وظائف اللغة ومعنى من معانيها، يكثر استعماله على لسان الناطقين؛ لكثرة ما يطلبون فهمه؛ لأنَّه استعلام واستخبار عن أشياء هم بحاجة الى فهمها، ومن ثمّ فالاستفهام طلب الفهم، والطلب به حاجة الى جواب .

مصدرُنا الذي نحاول أنْ تصيّده من سياق الكلام العربيّ لنا أنْ نجد مصداقه في سياق الاستفهام، ولا سيما سياق الاستفهام القرآنيِّ، قال تعالى:**(فَهَلْ لَنَا مِنْ شُفَعَاءَ فَيَشْفَعُوا لَنَا أَوْ نُرَدُّ فَنَعْمَلَ غَيْرَ الَّذِي كُنَّا نَعْمَلُ)**[الأعراف/٥٣]

ف"**شُفَعَاءُ**" في محل رفع مبتدأ مؤخر، أمّا "**فَيَشْفَعُوا**" فالفاءُ سببية ويشفعوا منصوب بأنْ مضمرة والمصدر المؤول في محل رفع معطوف على شفعاء، والجملة جواب الاستفهام، والتقدير: فهل لنا شفعاءُ فشفاعةٌ منهم لنا بالعطف على المعنى أو عطف اسم مؤول على اسم صريح، أي: فهل لَنَا من شفعاء بشفاعةٍ منهم لنا بالعطف على اللفظ؟[٥٤].

أمّا عطف الجملة الاستفهامية الأخرى بالاستفهام المقدّر فتوجيهه النحويّ هو التوجيه نفسه المتقدّم ذكره أي:**(نُرَدُّ فَنَعْمَلَ)** يرى الزمخشري أنَّ رفع الفعل المضارع "نُرَدُّ" جملة معطوفة على الجملة التي قبلها، داخلة معها في حكم الاستفهام، كأنه قيل:(هل لنا من

---

[٥٤] **يُنظر: اللباب في علوم الكتاب:١٣٨/٩.**

شفعاء، أو هل نردُّ، ورافعه وقوعه موقعاً يصلح للاسم، كما تقول ابتداء: هل يضربُ زيدٌ؟)[٥٥]، والفاء في "فنعمل" سببية والفعل منصوب بأنْ مضمرة، والمصدر المؤول جواب الاستفهام الثاني[٥٦] معطوف على مصدر متصيّد من سياق الاستفهام الاول الذي تبيّن من تفصيل توجيهه النحويّ، والتقدير: فهل لنا شفعاءُ فشفاعةٌ منهم لنا وهل ثمة ردٌّ فعملٌ[٥٧]. فصار من عطف المصدر على المصدر.

احاطةً بدلالات هذه الآية الكريمة، رأى بعض المفسرين أنَّ الاستفهام فيها قد لا يراد على حقيقته بل قد يُشرب معنى التمني أو النفي، وأفضل من فصّل في ذلك هو الطاهر بن عاشور قال: (والاستفهام يجوز أن يكون حقيقيا يقوله بعضهم لبعض، لعل أحدهم يرشدهم إلى مخلص لهم من تلك الورطة، وهذا القول يقولونه في ابتداء رؤية ما يهددهم قبل أن يوقنوا بانتفاء الشفعاء المحكي عنهم في قوله تعالى:" **فَمَا لَنَا مِنْ شَافِعِينَ وَلَا صَدِيقٍ حَمِيمٍ**" [الشعراء:١٠٠، ١٠١] ويجوز أن يكون الاستفهام مستعملاً في التمني، ويجوز أن يكون مستعملا في النفي، على معنى التحسر والتندم، ومن زائدة

---

[٥٥] **الكشاف:٢/١٠٩.**

[٥٦] **ينظر: معاني القرآن، الاخفش:١/٣٢٧ ومعاني القرآن وإعرابه، الزجاج : ٢ /٣٤٢ والمحتسب،ابن جني١/٢٥٢.**

[٥٧] **ينظر: الجدول في اعراب القرآن:٨/٤٢٩.**

للتوكيد –على جميع التقادير– فتفيد توكيد العموم في المستفهم عنه)[٥٨].

[٥٨] **التحرير والتنوير:٨/١٥٦.**

ثالثاً: سياق النهي.

الفعل المضارع بعد واو المعيّة منصوب بأنْ مضمرة اذا ورد في سياق النهي على رأي البصريين، ومنصوب على الصرف على رأي الكوفيين، والواو نفسها على رأي ابي عمر الجرميّ[٥٩].

والذي يعنينا هو رأي البصريين؛ لأنَّه مدار البحث، فقد دفعهم الى مثل هذا التقدير أنَّ الأصل في الواو أنْ تكون عاطفةً، والأصل في حروف العطف أن لا تعمل؛ لأنَّها غير مختصة، فتدخل على الاسم وعلى الفعل، وإنّما أرادوا أنْ يكون الثاني في غير حكم الأول وحُوِّل المعنى الى الاسم، فاستحال أنْ يضم الفعل الى الاسم، فقدّروا "أنْ" لأنّها مع الفعل بمنزلة الاسم ، وهي الاصل في عوامل النصب في الفعل[٦٠]. وكذلك الفاء العاطفة المقصود بها الجواب وليس مجرد العطف، قال سيبويه: (... وتقول: لا تمددْها فتشقَها، إذا لم تحمل الآخر على الأول، وقال عز وجل: " **لَا تَفْتَرُوا عَلَى اللَّهِ كَذِبًا فَيُسْحِتَكُمْ**"[طه/٦١])[٦١].

فالمصدر المؤوّل من(أن يسحتكم) في محلّ رفع معطوف على مصدر مأخوذ من الكلام المتقدّم أي: لا يكن منكم افتراءٌ فسحت من الله بعذاب[٦٢].

---

[٥٩] **يُنظر: الانصاف في مسائل الخلاف:٢/٢٥٤.**

[٦٠] **المصدر نفسه:٢/٢٥٤.**

[٦١] **الكتاب:٣/٣٤.**

[٦٢] **ينظر: الجدول في اعراب القرآن:١٦/٣٨٤.**

ومن مصاديق ما تقدّم ذكره في التعبير القرآنيّ بوساطة واو المعية، قوله تعالى: **(وَلَا تَلْبِسُوا الْحَقَّ بِالْبَاطِلِ وَتَكْتُمُوا الْحَقَّ وَأَنْتُمْ تَعْلَمُونَ) [البقرة/٤٢].**

فقوله: **(وَتَكْتُمُوا الْحَقَّ)** فيه وجهان[٦٣]:

أحدهما: أنَّه مجزوم بالعطف على الفعل **(تَلْبِسُوا)** نهاهم عن كلِّ فعلٍ على جدتهِ، أي: لا تفعلوا هذا ولا هذا.

والآخر: أنَّه منصوب بإضمار "أنْ" في جواب النهي بعد واو بمعنى الجمع (المعيّة).

فمدار بحثنا الوجه الثاني إذ قدّروه مصدراً من "أنْ" والفعل وقد عُطف على مصدر متصيّد من سياق النهي **(وَلَا تَلْبِسُوا)** فلا بدَّ من تأويل الفعل الذي قبلها بمصدر أيضاً ليصبح عطف الاسم على مثله والمعنى ولا تجمعوا لبسَ الحق بالباطل وكتمان الحق، أو ولا يكن لبسكم الحق بالباطل وكتمانكم الحق[٦٤]. قال سيبويه وقد سبق المفسرين في تخريج الآية الكريمة: (إن شئتَ جعلتَ وتكتموا على النهي، وإن شئت جعلته على الواو)[٦٥] جعلها على الواو مدار بحثنا.

---

[٦٣] **ينظر: اللباب في علوم الكتاب:٢/٢٢.**

[٦٤] **ينظر: الكشاف:١/١٣٢والمحرر الوجيز: ١/١٣٥ واللباب في علوم الكتاب:٢/٢٣.**

[٦٥] **الكتاب: ٣/٤٤.**

والذي يقوي هذا الوجه ومعناه قراءة عبد الله بن مسعود، وهو مثبت في مصحفه (وتكتمون) أي وانتم تكتمون، وقد خُرِّج على أنَّها جملة في موضع الحال، أي كاتمين[٦٦]، وفيه إشعار بأن استقباح اللبس لما يصحبه من كتمان الحق[٦٧].

ويرى أبو حيان الأندلسي أنَّ تقدير الحال تقدير معنى لا تقدير إعراب؛ لأنَّ الجملة المثبتة المصدّرة بمضارع، اذا وقعت حالاً، لا تدخل عليها الواو، والتقدير الاعرابيِّ هو أن تضمر قبل المضارع مبتدأً تقديره: وأنتم تكتمون الحق[٦٨].

والذي يلحظ على تقديرهم مصدراً متصيّداً من سياق النهي هو ضرورة عطف المصدر المنسبك من "أنْ والفعل" على اسم مثله فكان تقدير (اللبس والكتمان) وإلا فكيف يمكن أنْ ننتزع مصدراً من قوله: **(وَلَا تَلْبِسُوا)** لولا عطف المصدر المقدّر المنسبك عليه، وتصيّد هذا المصدر اقتضته الصناعة النحويّة.

---

[٦٦] **ينظر: الكشاف:١/١٣٣**

[٦٧] **تفسير البيضاوي : ١ /٧٧.**

[٦٨] **ينظر: البحر المحيط:١/٢٩١.**

رابعاً: سياق التمني.

إذا دخلت الفاء السببية أو واو المعيّة على فعل المضارع، وقد سُبق بنفي محض أو بطلب، والطلب: الاستفهام، والأمر، والنهي، والدعاء، والتمني، والترجي، والعرض، والتحضيض، فإنَّ الفعل المضارع حينئذٍ يكون منصوباً بـ"أنْ" مضمرة وجوباً بعد الفاء السببيّة أو بعد واو المعيّة[٦٩].

فالتمني طلب غير محض، وأشهر مصاديقه (ليت، أو لو)، وتأتي الفاء السببية في سياقه فتنصب الفعل المضارع بـ"أنْ" مضمرة على رأي البصريين، ومنه قوله تعالى: **(يَا لَيْتَنِي كُنْتُ مَعَهُمْ فَأَفُوزَ فَوْزًا عَظِيمًا)** [النساء/٧٣]

---

[٦٩] **توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك:٣/١٢٥٢.**

فقرأ الجمهور بنصب الزاي **(فَأَفُوزَ)** وهو جواب التمني، فمذهب جمهور البصريين الى أنَّ النصب بإضمار "أنْ" بعد الفاء، وهي حرف عطف عطفت المصدر المنسبك من "أنْ" المضمرة والفعل المنصوب بها (أنْ أفوزَ) على مصدر متوهّم[٧٠]، والتقدير: يا ليت لي كوناً معهم او مصاحبتَهم ففوزاً[٧١]، أو ثمة تمنّ لوجودي ففوزٌ عظيم[٧٢].

والذي يُلحظ على مصدرنا السياقي هذا انّه قد أُشتق من معنى ليت وهو "اتمنى" أو من "كان"، وقد عطفتْ هذه الفاء مصدراً منسبكاً من مصدر صِيد معناه من سياق التمني المستفاد من "ليت"، واذا حاولنا أنْ نتحرى حقيقة المصدر المسبوك هذا وعطفه على المصدر المصطاد من السياق فيمكن أنْ نورد ما ذكره محققو النحويين بهذا الشأن، قال الرضيّ: (وإنَّما صرفوا ما بعد فاء السببية من الرفع الى النصب؛ لأنَّهم قصدوا التنصيص على كونها سببية [...] فصرفه الى النصب منبه في الظاهر على أنَّه ليس معطوفاً، إذ المضارع المنصوب بـ"أنْ" مفرد وقبل الفاء المذكورة جملةً، فيكون إذن ما بعد الفاء مبتدأً محذوف الخبر وجوباً [...] وإنَّما اخترنا هذا

---

[٧٠] **ينظر البحر المحيط:٣/٧٠٥.**

[٧١] **ينظر: اللباب في علوم الكتاب:٦/٤٩٣.**

[٧٢] **الجدول في اعراب القرآن: ٥/٩١.**

على قولهم زرني فأكرمك: ليكن منك زيارة فإكرام مني)[٧٣]. أي فإكرام مني حاصلٌ.

وقد استرسل الرضي في استقراء هذا النصب بعد الفاء ومشابهتها للواو العاطفة، ورصد التشابه بين الطلب وجوابه، والشرط وجوابه، والاختلاف بينهما، قال: (إنَّما شرطوا في نصب ما بعد الفاء السببية كون ما قبلها أحد الأشياء المذكورة؛ لأنَّها غير حاصلة المصادر فتكون كالشرط الذي ليس بمتحقق الوقوع، ويكون ما بعد الفاء كجزائها، ثم حملوا ما قبل واو الجمعيّة في وجوب كونه أحد الأشياء المذكورة على ما قبل فاء السببية التي هي أكثر استعمالاً من الواو في مثل هذا الموضع، أعني في انتصاب المضارع بعدها، وذلك لمشابهة الواو للفاء في أصل العطف، وفي الصرف ما بعدها عن سنن العطف لقصد السببية في احداهما والجمعيّة في الاخرى، وأيضاً لقرب معنى الجمعيّة من التعقيب الذي هو لازم السببية، ثم اعلم أنَّه لما كان ما بعد الفاء مبتدأ محذوف الخبر وجوباً صارت الفاء مع ما بعدها أشد اتصالاً بما قبلها من الجملة الجزائيّة بالجملة الشرطيّة، فجاز في هذا الجواب ما لا يجوز في الجملة الجزائيّة)[٧٤].

فمصدر "أفوز" غير الملفوظ به معطوف على مصدر مقدّر مما قبلها مرفوعاً أو منصوباً أو مجروراً، أي تمنيتُ الكونَ معهم

---

[٧٣] **شرح الرضي على الكافية:١/١١٣.**

[٧٤] **المصدر نفسه:١/١١٤**

فالفوز ، أو ليت لي كوناً معهم فالفوز، أو يا ليتني كان لي كون معهم فالفوز، أو يا ليتني تحصلت على الكون معهم فالفوز[٧٥]، فهذا المصدر المؤول المعطوف لا بدَّ له من معطوف عليه يتناسب في التقدير مع سياق الكلام ، فكان ذلك المصدر المتصيّد من معنى ليت.

وقد فهم المرادي من استقرائه للنصب بعد الفاء أنه لا يجوز النصب بعد أمر أو نهي أو دعاء أو استفهام أو عرض أو تحضيض أو تمن إلا بشرطين:

أحدهما: أن تكون الفاء مقصوداً بها "الجواب" لإضافتها إلى الجواب احترازا من الفاء التي لمجرد العطف كقولك: "ما تأتينا فتحدثنا" بمعنى: ما تأتينا فما تحدثنا؛ فيكون الفعلان مقصودا نفيهما، وإذا قصد بها معنى الجزاء والسببية لم يكن الفعل بعدها إلا منصوبا على معنى: ما تأتينا محدثا، فيكون المقصود نفي اجتماعهما أو على معنى: ما تأتينا فكيف تحدثنا، فيكون المقصود نفي الثاني لانتفاء الأول.

الثاني: أن يكون النفي والطلب محضين، واحترز بذلك "عن" النفي الذي ليس بمحض نحو: "ما أنت تأتينا إلا فتحدثنا" و"ما تزال تأتينا فتحدثنا". ومن الطلب الذي ليس بمحض، والمراد بالطلب المحض أن يكون بفعل أصل في ذلك، فاحترز من أن يكون

---

[٧٥] **ينظر: همیان الزاد: ٣٦/٤.**

بمصدر نحو: "سقيا" أو باسم فعل نحو: "صه" أو بلفظ الخبر نحو: "رحم الله زيدا" فلا يكون لشيء من ذلك جواب منصوب[٧٦].

وقد اشترط ابن مالك نصب جواب الاستفهام ألّا يتضمن وقوع الفعل احترازا من نحو: "لِمَ ضربتَ زيدا فيجازيك؟ " لأن الضرب قد وقع بالفعل الماضي، فلا يمكن سبك مصدر مستقبل منه، وهو مذهب أبي علي، ونقل عدم اشتراط المغاربة مثل ذلك، ونقل حكاية ابن كيسان "أين ذهب زيد فنتبعَه؟ " فكم مالك فنعرفَه؟ بالنصب، والفعل في ذلك محقق الوقوع[٧٧].

وقد خرّج ابن مالك هذا الشرط بتأويل مصدر متصيّد من السياق، قال: (ولا أراه يستقيم على مأخذ البصريين إلا بتأويل ما قبل الفاء باسم معمول لفعل الامر، دلّ عليه الاستفهام والتقدير: ليكن منك إعلام بذهاب زيد فاتباع منّا)[٧٨]. والاوضح من ذلك ما رآه المرادي في جواز نصب جواب الاستفهام في الفعل الواقع، قال: (فإذا لم يمكن سبك مصدر من الجملة سبكناه من لازمها)[٧٩].

---

[٧٦] توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك:٣/١٢٥٣.

[٧٧] يُنظر: شرح التسهيل، ابن مالك :٤/٣٠ و توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك: ٣ / ١٢٥٤

[٧٨] شرح التسهيل، ابن مالك :٤/٣٠ و توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك: ٣ / ١٢٥٤.

[٧٩] توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك: ٣ / ١٢٥٥.

المصادر

-القرآن الكريم.

- الأصول في النحو ، أبو بكر بن السراج ، تح :د.عبد الحسين الفتلي ، ط٢ ، ١٤٠٧هـ-١٩٨٧م .

- إرشاد العقل السليم إلى مزايا الكتاب الكريم،أبو السعود العمادي محمد بن محمد بن مصطفى، دار إحياء التراث العربي – بيروت.

-أضواء البيان في إيضاح القرآن بالقرآن،محمد الأمين الشنقيطي، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع بيروت ،لبنان، ١٤١٥ هـ - ١٩٩٥ مـ.

-الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين ، أبو البركات الانباري ، تح: محمد محيي الدين عبد الحميد ، ط٤ ، دار إحياء التراث العربي ، ١٣٨٠هـ-١٩٦١م .

- أنوار التنزيل وأسرار التأويل، ناصر الدين أبو سعيد عبد الله بن عمر بن محمد الشيرازي البيضاوي، تحقيق محمد عبد الرحمن المرعشلي، دار إحياء التراث العربي الطبعة: الأولى – بيروت- ١٤١٨ هـ.

-التسهيل لعلوم التنزيل، ابن الجزري، تحقيق: الدكتور عبد الله الخالدي، شركة دار الأرقم بن أبي الأرقم – بيروت، ط١ - ١٤١٦ هـ.

-تفسير البحر المحيط ،أبو حيان الأندلسي ، تحقيق الشيخ عادل أحمد عبد الموجود والشيخ علي محمد معوض، شارك في التحقيق ، د.زكريا عبد المجيد النوقي ،و د.أحمد النجولي الجمل ، ط١، دار الكتب العلمية ، لبنان بيروت - ١٤٢٢هـ -٢٠٠١م.

-التحرير والتنوير، الطاهر بن عاشور، الدار التونسية للنشر- تونس١٩٨٤ .

- توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك، أبو محمد بدر الدين حسن بن قاسم بن عبد الله بن عليّ المرادي المصري المالكي نشرح وتحقيق : عبد الرحمن علي سليمان ، دار الفكر العربي،ط١، ١٤٢٨هـ - ٢٠٠٨م.

- جامع الدروس العربية، الغلاييني، المكتبة العصرية، صيدا - بيروت

ط، الثامنة والعشرون، ١٤١٤ هـ - ١٩٩٣ م.

-الجدول في إعراب القرآن الكريم، محمود بن عبد الرحيم صافي،دار الرشيد، دمشق - مؤسسة الإيمان، بيروت، ط٤ ١٤١٨ هـ.

- الجنى الداني في حروف المعاني، المرادي المصري المالكي تحقيق،د. فخر الدين قباوة والأستاذ محمد نديم فاضل، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان

ط١ ١٤١٣ هـ - ١٩٩٢ م.

- حَاشِيةُ الشِّهَابِ عَلَى تفْسيرِ البَيضَاوِي، الْمُسَمَّاة: عِنَايةُ القَاضِى وكِفَايةُ الرَّاضِى عَلَى تفْسيرِ البَيضَاوي، شهاب الدين الخفاجي، دار صادر ، بيروت.

- حاشية الصبان على شرح الأشمونى لألفية ابن مالك، محمد بن علي الصبان، دار الكتب العلمية بيروت-لبنان،ط١ ١٤١٧ هـ - ١٩٩٧م

-روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني ،أبو الثناء شهاب الدين السيد محمود الآلوسي البغدادي، دار إحياء التراث العربي – بيروت.

- زاد المسير في علم التفسير، عبد الرحمن بن علي بن محمد الجوزي ، ط٣ ،المكتب الإسلامي ، بيروت ١٤٠٤هـ.

-الدر المصون في علوم الكتاب المكنون، بالسمين الحلبي،تحقيق د. أحمد محمد الخراط، دار القلم، دمشق.

- سر صناعة الإعراب، أبو الفتح عثمان بن جني، دار الكتب العلمية بيروت-لبنان،ط١، ١٤٢١هـ- ٢٠٠٠م.

-شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، الأُشْمُوني الشافعي، دار الكتب العلمية بيروت- لبنان،١٤١٩هـ- ١٩٩٨مـ.

-شرح التسهيل ، جمال الدين ابن مالك، تحقيق عبد الرحمن السيد ومحمد بدوي المختون، هجر للطباعة والنشر والتوزيع، ط١، ١٩٩٠م.

- شرح الرضي على الكافية ، رضي الدين الاستراباذي ، تصحيح وتعليق يوسف حسن عمر ، مؤسسة الصادق طهران ١٣٩٥هـ ١٩٧٥م .

- شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب، شمس الدين محمد بن عبد المنعم بن محمد الجَوجَري القاهري الشافعي، تحقيق: نواف بن جزاء الحارثي، عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية، المدينة المنورة، المملكة العربية السعودية ط١ ١٤٢٣هـ/٢٠٠٤م.

– شرح قطر الندى وبل الصدى ، أبو محمد عبد الله جمال الدين بن هشام الأنصاري ، تحقيق: محمد محيى الدين عبد الحميد ، ط١١ ، القاهرة ١٣٨٣هـ.

–غرائب القرآن ورغائب الفرقان، نظام الدين النيسابوري، تحقيق: الشيخ زكريا عميرات، دار الكتب العلمية – بيروت، ط١ – ١٤١٦ هـ.

– الكتاب ، سيبويه ، تح: عبد السلام هارون ، مكتبة الخانجي ، ط٣ القاهرة ، ١٩٨٨م.

–الكشاف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل ،جار الله الزمخشري ، شرحه وضبطه وراجعه يوسف الحمادي ،مكتبة مصر ،الفجالة.

–اللباب في علوم الكتاب ، ابن عادل الدمشقي ، تحقيق عادل احمد عبد الموجود وعلي محمد عوض ، ط١، دار الكتب العلمية ، بيروت لبنان ١٩٩٨م.

– في ظلال القرآن، سيد قطب إبراهيم حسين الشاربي، دار الشروق – بيروت– القاهرة ، ط١٦ – ١٤١٢ هـ.

– مجمع الأمثال، الميداني ، تحقيق: محمد محيى الدين عبد الحميد، دار المعرفة ، بيروت لبنان.

–المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها، أبو الفتح ابن جني، وزارة الأوقاف–المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية، ١٤٢٠هـ– ١٩٩٩م

– المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز، أبو محمد عبد الحق بن غالب بن عطية الأندلسي ، تحقيق عبد السلام عبد الشافي محمد ، ط١ ، دار الكتب العلمية – لبنان – ١٤١٣هـ– ١٩٩٣م.

– المسند الصحيح المختصر، الامام مسلم ،تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي، دار إحياء التراث العربي – بيروت.

– مشكل إعراب القرآن ، مكي بن أبي طالب القيسي ، تحقيق: د. حاتم صالح الضامن، مؤسسة الرسالة ط٢ – بيروت، ١٤٠٥

المقتضب ، المبرد ، تح: محمد عبد الخالق عضيمة ، القاهرة ، ١٤١٥هـ–١٩٩٤م

– معاني القرآن، أبو الحسن الأخفش، تحقيق: الدكتورة هدى محمود قراعة، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط١، ١٤١١ هـ – ١٩٩٠ م

– معاني القرآن وإعرابه ، أبو إسحاق الزجاج، عالم الكتب – بيروت، ط١ ١٤٠٨ هـ – ١٩٨٨ م

– مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، ابن هشام، تحقيق: د. مازن المبارك، محمد علي حمد الله، دار الفكر، دمشق، ط٦ ١٩٨٥.

– نتائج الفكر في النَّحو للسُّهَيلي، أبو القاسم عبد الرحمن بن عبد الله بن أحمد السهيلي ، دار الكتب العلمية – بيروت ،ط١، ١٤١٢ – ١٩٩٢م.

–النحو الوافي ، الاستاذ عباس حسن ، ط١٥، دار المعارف.

– الوجيز في تفسير الكتاب العزيز، أبو الحسن الواحدي، تحقيق: صفوان عدنان داوودي، دار القلم ، الدار الشامية – دمشق، بيروت ط١، ١٤١٥ هـ.

وقد ذكرتُ في المقدمة أنَّ في قول المرادي هذا دلالات واشارات تبيّن اصرار النحويين على تأويل مصدر من لازم الجمل وأظن أنَّ المعنى وما يريد المتكلم من مقاصد هو الدافع الرئيس وراء سبك المصدر من لوازم إن تعذر سبك الجملة، فضلا عن متطلبات صناعة النحويين وضوابطهم العقلية التي الزموا بها انفسهم .

خاتمة البحث

أظنُّ أنَّ نتيجةً واحدةً لهذا البحث كافية، نأمل أن يكون فيها رضا الله –سبحانه وتعالى– أولاً وللعربيّة وعلمائها ثانيّاً، وهي رصدُ مبحث نحويّ مُشتت الأطراف، لم يول عنايةً كافيةً، ولم يحظ باستقراء تام، وهو نوع من أنواع المصدر، وهو مصدرٌ لم نألف تأويله في غير ضوابط التأويل التي وضعها النحويّون، بفضل الله ومنِّه عليّ جمعتُ شتاته ولملمتُ أطرافه واستقريته من نصوص علماء العربية نظراً والتعبير القرآنيّ مصداقاً، ومن ثمَّ وضعتُ له تعريفاً (هو مصدر سياقي مؤول نتصيّده من الكلام خبراً أو انشاءً **يفرضه المعنى** كعَوْدِ الضمير على ما يناسبه أو **تفرضه الصنعة النحويّة** كعطفه على مثله).

فضلاً عن ذلك يمكن أنْ يُضاف نوع المصدر هذا بمفهومه واستقرائه واصطلاحه المتقدّم ذكره الى باب المصدر؛ ليدخل في ضمن المباحث النحويّة في مفردات قواعد اللغة العربية في المراحل

الدراسية: المتوسطة والثانويّة والجامعيّة على أنْ يقسّم على النحو الآتي:

١. المصدر الصريح.

٢. المصدر المؤول وهو على نوعين:

أ. المؤول القياسيّ.

ب. المؤول الشاذ

ت. المؤول السياقي.